المفعول المطلق

المَفْعُولُ المُطْلَقُ

ألمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[1]

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فـ « قام » يدل على قيامٍ فى زمنٍ ماض ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ فى الحال أو الاستقبال ، و « قُمْ » يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَيِ الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولَيِ الفعل » فـكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ ؛ فإنه أحَدُ مدلولى أمِنَ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدًا لعامله ، أو بيانًا لنوعِهِ ، أو عَدَدِه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقًا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ[2]

---

(١) « المصدر » مبتدأ « اسم » خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأمن « من أمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

(٢) « بمثله » الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « أو فعل ، أو وصف » معطوفان على مثل « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو لفعل[1] ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوَصْفِ[2] ، نحو : « أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه ، الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه ، أصلا ، خبر الكون من جهة النقصان ، لهذين ، جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له ، انتخب ، فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله « لؤما » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « ألأمهم » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « ألأمهم » وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبيانى :

وَأَرَانِى طَرِبًا فِى إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَلْ

فإن قوله « طرب الواله » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا » الذى =

ومذهبُ البصريين أن المصدر أصلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدر مشتقٌّ منه .

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل ، والفعلُ مشتقٌّ منه ، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل أصلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةَ ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

* * *

تَوْكِيدًا أوْ نَوْعًا يُبِينُ أوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ(١)

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا » مفعول به مقدم ليبين « أو نوعا » معطوف عليه « يبين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » معطوف على قوله « نوعا » السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، سرت : فعل وفاعل « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير » مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدًا ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثانى : أن يكون مبيناً للنوع[1] ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَ ذِى رَشَدْ » ، و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَناً » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَات » .

* * *

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلَّ كَجِدَّ كُلَّ الْجِدّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ[2]

---

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص .

الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة ، وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) « وقد » هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بينوب « ما » اسم موصول : فاعل ينوب مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق بدل الآتى « دل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =